الى الحركة بسبب اخر كما سيجيء وبما ذكرنا الايرد ان الاسماء
المعدودة داخلة فيه مع ان كونها مبنية مذهب مرجوح
والمختار عنده مذهب الزمخشري وهو كونها معربة موقوفة
صح به في الامتحان لان حركتها تكون بعامل لو دخل عليها
ملتبس او ملتبسا بخلاف المعرب فانه ليس كذلك وهو مع
عربيته اي وضحه واظهرته فالمعرب محل اظهار المعاني لانه محل
المظهر اي الاعراب ومحل الشيء محل الوصف وهو اي المعرب
مطلقا ولما كان هذا تفصيلا لما سبق عطفه بالفاء لان
مرتبته بعد مرتبة الاجمال ما كلمة كان حركته وسكونه اي
حركة اخره وسكونه بعامل اي بسببه بواسطة او بدونها
فيشمل مدخول الجار الزائد وغيره مما لا يتعلق بشيء
على ما يشعر به تغير عامل فافهم ثم انه لم يقصد شمول هذين
التعريفين المبني والمعرب بالحرف مع انهما مذكوران في
الاقسام لانه اراد التنبيه على انحطاط رتبتهما بالحرف بعدم
جعل التعريف شاملا له والاكتفاء بذكره في الاقسام وانه
لو اراد الشمول بهما لزاد وحرفه بعد كونه فيهما الصدق
تعريف المبني على المعرب بالحرف لما مر ان الحرف مما يتحقق قبل

العامل

العامل وبعده يحصل صفة له وهي الدلالة ولا دلالة
له في المبني حتى يراد به هذه الصفة كما في المعرب على ما لا
يخفى انما ترك تعريفي ابن الحاجب لعدم حصول الاصل
من التعريف بهما وهو معرفة الافراد لاجراء الاحكام
عليها وهذه لا تحصل الا بمعرفة جميع المبنيات حتى يعلم
ان ما عداها معرب ولا يخفى ان تعريفه لا يفيد انه مع
اختلالهما في انفسهما لانه اطلق المركب واراد جزأه
او المركب مع الغير تركيبا يتحقق معه عامله واراد بالمشابهة
المنفية المناسبة التي توجب البناء وهي مجهولة محتاجة
الى تفصيل على جميع انواع المبنيات واراد بمبني الاصل الحرف
والماضي والامر بغير اللام دون الجملة وكل ذلك لا قرينة عليه
واكتفى بهذين التعريفين ليحصل نوع معرفة وضبط بهما
بالوقوف على الاستعمال في الجملة واحال تمامها على تفصيل
المبنيات وانما عدل عن تعريفي الجمهور وهو ما لا يختلف اخره
بعامل وما اختلف اخره به لا يهام ان الاختلاف بغير عامل حكم
المبني وان المترتب عليه من حيث هو مبني وليس كذلك
اذ حكمه واثره المترتب على بنائه ثبات اخره على هيئة مخصوصة

Copyright © King Saud University